

وذبحت من خلف قفاها، فقال: كيف تقول ذلك، وهذا شيخ أهل العراق يقول هي مثل اللجة، وأنشده الشعر؟ فقال أبو حنيفة: أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ، أو قرأه، وإن كان الشعر إلا لساعته هذه، فقال أبو العباس: صدق الشيخ؛ فإني أنفت أن أرد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع ولا أعرف أول ما تسألني عنه، فاستحسن منه هذا الإقرار^(١).

وهذا الحادثة تفسر لنا مدى ما يستشهد له المبرد مما أنفرد به، فكيف بما لم يستشهد له من مثل «لا غير»!

ولعل أول من تلقفها من كلام المبرد وسلكتها في سماء القواعد الإمام الزمخشري المتوفى سنة سبع وتسعين وأربعمائة هجرية حيث قال:

وقد جاء ما ليس بظرف غاية نحو حسب، ولا غير، وليس غير، ولكن قوله لا ينهض حجة على دفع قول ابن هشام بدليل أن ابن يعيش شارح كلامه مر عليها مرور الكرام، فلم يحفل بها، ولم يعلق عليها حيث قال في شرحه على المفصل: وحكم أول وحسب وليس غير حكم قبل وبعد.

أفلا يجوز أن يكون الزمخشري قد أخطأ هنا كما أخطأ في خطبة المفصل إذ أدخل الباء الجارة على كلمة «كافة» حيث قال: محيطاً بكافة الأبواب، ومن المقرر المعلوم أن كافة لا تستعمل إلا منصوبة.

أما احتجاج ابن مالك بالبيت فلا يسلم ما دام أنه لم ينسبه إلى قائل معين، وما دام لم يستشهد بغيره، ولأن ابن مالك معروف بالتساهل في الرواية، وبأنه كان لا يجارى في غزارة الشواهد، فهل جف معينه بعد هذا الشاهد الذي قال عنه العلامة الدماميني: والظاهر أنه غريب^(٢)!

أما ابن الحاجب والرضي فلم يفيضا في القول على هذه الكلمة ولا سيما العلامة الرضي الذي اشتهر بطول النفس وكثرة الشواهد فإنه اكتفى هنا بأن قال: ولا يحذف المضاف إليها إلا مع لا التبرئة وليس نحو أفعل هذا لا غير

(١) المواهب الفتحية ١ : ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) معنى اللبيب ١ : ٣٠٩ .